

كلمة ونص

البنفسجي والبطاقة الذكية

محمد راکان مصطفی

عندما أعلنت وزارة النفط أنها ستلون «البنزين» كانت الغاية الحد من التهريب وقد «أعجبنا» نحن المواطنين اللون البنفسجي. ورأت وزارة النفط أن اللون البنفسجي لا يكفي وهذه لحل الأزمة وأنه يتكامل ويليق مع البطاقة الذكية، بهدف الوصول إلى آلية تضمن الحد من الهدر والعدالة في التوزيع ووصول المادة إلى مستحقيها، إلا أن قطع الحلول لم يزد في الطين إلا بلة ولم يساهم إلا في زيادة التقصّر وتفاقم الأزمة.

ما يدفع للتفكير والبحث إن كان العيب من اللون وإن كان من الضروري التفكير بلون أفضل عليه يكون فيه حل الأزمة «كالبنفسوري»، أو ربما من الأفضل العمل على إعادة تأهيل البطاقة الذكية عليها تصميم البطاقة العبرية! وتستطيع إيجاد حلول لنقص المادة!

الشافية وهي الماءطن هي أساس حل المشكلة، وهي من المؤكّد

السعافية مع اموالها هي اساس حل المشكلة، وهي من المأمور أفضل من ترحيلها عبر تحديد مواعيد لانتهاء الأزمة وتتوفر المادة على حين توحى القرارات المتتالية لتخفيض كمية المخصصات اليومية، وبعد ذلك تحديد الكمية الأسبوعية بمدى فداحة المشكلة، ولعله من الأرجى توضيح المشكلة للمواطنين ليستطيعوا وضع حلول وخطط قد تختلف من المشكلة في المستقبل القريب ريثما تصل وزارة النفط إلى ابتكار جديد لعله يحمل في طياته حلولاً فعالة.

الموطن وكل مواطن سوري يعرف أننا نعيش في حرب أو أتنا في حالة حصار اقتصادي وعقوبات أميركية وأوروبية وعربية، لكن دور الوزارات أن تجد الحلول وأن تجد الوسائل الملائمة للتفوق على العقوبات ومحدودية الإمكانيات.

كل سوري يعرف صعوبة الأمور لكن عندما تقولوا لنا هنا الحل ونصدقكم ثم لا يأتي الحل ففي هذا مشكلة كبيرة.

الآن وزارة النفط تقول انتظروا عشرة أيام... نحن الذين صبرنا سنوات من الحرب نستطيع أن نصبر عشرة أيام بلا بنزين ولكن أصدقهنا هل لديكم حل؟



في حلب لتر السوداء من
البنزين ٧٠٠ ليرة والمازوت ٤٩٣

مود الصالح

يبعد أن أزمة المحروقات في حلب مازالت أقل مما هي عليه في باقي المحافظات على الرغم من التراجع الكبير في كمية البنزين والمازوت الواردة إلى المحافظة، حيث تراجع عدد الطلبات اليومية للبنزين من ٢٩ طلباً يومياً خلال الشهر الماضي إلى ١٣ طلباً يومياً خلال الأيام القليلة الماضية، والمازوت تراجع من ٣٥ طلباً يومياً خلال الفترة الماضية إلى ١١ طلباً يومياً خلال اليومين الماضيين.

وأكيد مصدر خاص لـ«الوطن» في حلب أن هذه الكميات أثرت بشكل كبير وأدت إلى ازدحام السيارات على معظم المحطات في المدينة والريف، وهناك متابعة من جميع الجهات المعنية على مدار الساعة لتحقيق التوزيع العادل للكميات الواردة إلى المحافظة.

وفي السياق أكد مدير التموين في حلب عدم وجود اتجار بالمحروقات من المحطات، ولم يتم تنظيم سوى ٣ ضبوط في تجارة المازوت في حلب، لأن المحافظة لم تشهد ازدياداً على الطلب إلا خلال هذا الأسبوع فقط، فيما كانت خلال الفترة الماضية تشهد استقراراً واضحاً في توافرها.

مصادر أهلية أفادتنا أن أسعار البنزين في السوق السوداء في مدينة حلب ٧٠٠ ليرة سورية، ولكنه مرجح للارتفاع بعد القرار الأخير بالسماح بتزويد السيارات الخاصة بكمية ٢٠ لترًا لكل خمسة أيام، وأنغلب البنزين في السوق السوداء على قلته يأتي من المناطق الواقعة تحت سيطرة ما يسمى «قسد».

أصحاب المولدات «الأمبيرات» أصبحوا يشترون المازوت من السوق السوداء لأن شركة محروقات لم تعد تزودهم بالمازوت، وهناك إحدى الشركات الخاصة تبيع المازوت والبنزين عند دوار الصنم بسعر ٢٩٣ ليرة للتر لأي مواطن ولكبنة ٥٠٠ لتر شرط أن يكون مسجلاً عليه، أما بالنسبة لسعر المازوت في السوق السوداء فيصل إلى ٥٠٠ ليرة، وأغلب زبائن السوق السوداء لمادة المازوت هم أصحاب المولدات، أما سيارات المازوت فتأخذ كمياتها من المحطات، ولم يعد المازوت للتوفته.

ارتفاع، لافت أنه لا يوجد الآن إجراءات دقيقة ساعدت في حل اختناقات البنزين.

عن موضوع قيام التجار باستيراد مادة البنزين أكد نائب رئيس غرفة تجارة دمشق مار البردان لـ«الوطن» أنه لم يتم منح رف التجارة والتجار أي إجازة استيراد مشتقات النفطية، موضحاً في الوقت ذاته أن رف التجارة طالبت منذ أكثر من ٢٠ يوماً السماح لها باستيراد المشتقات النفطية.

مصدر في النفط لـ«الوطن»: تهريب البنزين من لبنان من بعض المحطات

Digitized by srujanika@gmail.com



غرف التجارة تطلب السماح لها باستيراد البينزين

متناقلتين في الخدمة بهدف تخفيف الازدحام والضغط على المحطات الثابتة كما سبقت من تشغيل المحطات الثابتة المتوقفة وستنبعها تحت إشرافها المباشر بالإضافة لتفعيل مخصصات الآليات الحكومية.

إلى ذلك أكد الأستاذ الجامعي شفيق عربش لـ «الوطن» أن تخفيف مخصصات السيارات الحكومية بنسبة ٥٠ بالمئة لا يوفر الكم الكبير من مادة البنزين الذي يحتاجه

شكل ربع الاستهلاك اليومي.

وأشار المصدر إلى أن هناك تهريباً مادياً للبنزين اليوم من لبنان من بعض أصحاب محطات الوقود وهذه الكميات المهرية تباع بليرو ١٠٠ ليرة في السوق السوداء بسعر ١٠٠ ليرة سورية للتر الواحد.

لفت المصدر إلى أن وزارة النفط ستقوم حالياً بإجراءات جديدة تراها تسهم في حل زمة الاختناقations وهي وضع محظى وقود

سائقو عمومي يتاجرون بمحاصاتهم !!
البنزين وفقاً لأرقام اللوحات
حماية تزويد سيارات الأجرة

محمد أحمد خبازي
يساهمون باختلاف هذه الأزمة، حيث يملؤون مخصصاتهم من البنتزين بالسعر النظامي ويفرون خزانات سياراتهم وببيعون البنتزين بالسوق السوداء وبسعر ألف ليرة للتر، فذلك أرباح لهم من العمل بالمدية! ونتمي بيع البنتزين الحر في بعض أحياء حماة وخصوصاً الجراجمة وباب قبلي والمناخ، وفي حي الفيجة بمدينة سليمية بالقرب من جامع عمار بن ياسر وبسعر يتراوح ما بين ٧٥ وال١٠٠ ليرة.
وأكيد المصدر ضبط العديد من الماء على قرار لجنة المحروقات الركيزة في اجتماعها الذي عقد يوم ربعاء تاريخ ١٠ الشهر الجاري، برر تزويد سيارات الأجارة العامة بأقلالية على البنتزين في مدينة حماة في آلية جديدة تضمنت تخصيص ططة بر الوالدين لتعبئة السيارات -٢٠- تهوية لوحاتها بالأرقام (٨٦-٤٠-٣٧-٥٩)، وتم بثة السيارات المتهية لوحاتها (١-٣-٧-٥-٥٩)، وتم دعه بتطبيق هذا القرار من يوم

كازية واحدة في القنطرة للبنزين ..
والمادة متوافرة في السويداء ١٠٠ ليرة للتر!

في باقي الكازيات أي غير (مهرب)، لأن القنطرة ليست محفوظة حدودية مع أي دولة كالأردن ولبنان.

مصدر من لجنة المحروقات الفرعية أكد أن المحطات الخاصة لا يتم تزويدها بمادة البنزين حالياً نظراً لنقص الكميات الواردة إلى المحافظة، ويتم تزويدها محطة سادكوب بطلب واحد كل يومين (الطلب يعادل تقريباً ٢٢ ألف لتر) وهذا يفسر سبب الإزدحام على المحطة، مبيناً أن جميع قرى المحافظة والقرى المتاخمة لها من ريف دمشق تقصد محطة سادكوب حيث أقرب محطة للقنطرة توافق فيها مادة البنزين هي محطات منطقة المزة في دمشق.

واللافت بالأمر أن محافظة القنطرة تبدو خالية من المركبات والآليات، لتحول المعاشرة إلى الطلاب الذين يداومون في جامعات وكليات دمشق وعجز المحافظة حتى تاريخه عن تأمين وسيلة نقل صحيحاً ومساء وبقاوهم عرضة لاستغلال أصحاب المركبات

**سائقون يقفون على الدور يومياً للاتجار
في اللاذقية.. كازية خاصة بسيارات الأجرة**

اللاذقية - عبير سمير محمود

انتقاد أزمة البترول يوماً بعد آخر في محافظة اللاذقية مع ازدياد نسبة الازدحام على معظم محطات المدينة وانتظار السائقين لساعات طويلة حتى يحصل كل منهم على المخصصات اليومية مع اتهامات بعض المنتظرين للجهات لرقابية يقبض الرشاوى في عدد من المحطات وعدم تحقيق العدالة في تنظيم عمليات التعبئة، في وقت تكاد تخلو الطرقات الرئيسية من السيارات ما شكل أزمة نقل للمواطنين في ظل استغلال بعض سائقى الأجرة - عمومي و سافى - للدباب والمضاعفة التعفنة

الباعة في حماة وريفها الذين يتاجرون بهذه المادة بطرق غير مشروعة واتخذت بحقهم الإجراءات القانونية الالزامية، ومصادرة البنزين الذي كان يحوزتهم مما يورده فرع محروقات حماة للمحطات.

وكشف مصدر في فرع المحروقات أن ظاهرة الاتجار بالبنزين في السوق السوداء ساهمت بتفاقم الأزمة، التي هي في طريقها للانفراج بأسرع وقت ممكن.

ورفض المصدر الإدلاء بمعلومات حول الكميات التي ترد يومياً للمحافظة بحسب خطة وزارة النفط والثروة المعدنية والمؤسسة العامة، لكنه لفت إلى أنها ليست كما كانت قبل الأزمة!

فيما حصلت «الوطن» على معلومات من مصدر بمحروقات فضل عدم ذكر اسمه تقييد بتخفيف مخصصات المحافظة اليومية إلى ٦ طلبات بدلاً من ١٧ طلباً.

سيتبرىء م مصدر في التجارة الداخلية لحملة أن السيارات الخاصة وجهة إلى المحطات الأخرى في بيئة حماة ليحصل أصحابها على مخصصاتهم، وأمام في نقاط المحافظة الأخرى فتعيى سيارات من المحطات التي يرد فيها البنزين.

بالطبع هذه الإجراءات لم تخفف من الإزدحام الشديد على المحطات التي ترافق التعبئة فيها عناصر حماية المستهلك والتي فرز إليها ناصري من الشرطة أيضاً لتنظيم دوروا الذي قد يتجرأ أحد ما على جاوازه أو خرقه، وبلغ الإزدحام أشدأ أمام المحطات وخصوصاً في توقيع التابعة لفرع المحروقات محطة اتحاد الفلاحين بمدينة حماة ومحطة سادوكوب بسلمية.

يرى عدد من المواطنين أن العديد من أصحاب السيارات العامة

٦. وازدياد حدة أزمة البنزين في طرطوس

وأكَدَ أحد أصحاب محطات الوقود أن مواجهة الأزمة يتطلب استئثار جميع محطات الوقود الموجودة في المحافظة بما فيها التي أغلقتها الوزارة.

مُصادر موثوقة في مديرية محروقات طرطوس أكدت لـ«الوطن» أنه يتم إداره الأزمة بشكل جيد وبما يحد من الإزدحام والمعاناة ويعُمِّن الحركة بحدود مقبولة ريثما تعالج أسباب الأزمة وأفادت تلك المصادر أنه تم منذ يوم أمس الاثنين اتخاذ جملة إجراءات مؤقتة بتوجيهه من الادارة العامة للحد من ظاهرة الإزدحام ويدفع توزيع البنزين بعدلة على جميع أصحاب الآليات وتضمنت الإجراءات تحديد المخصصات حيث حدّدت للسيارات الخاصة على اختلاف أنواعها بـ٢٠ لترًا خلال مدة (٥ أيام) والدراجات النارية على اختلاف أنواعها بـ٣ لترات خلال (٥ أيام) وسيارات التاكسي العمومية بـ٢٠ لترًا كل (٤٨ ساعة).. وطلبت من الأخوة المواطنين التعاون مع محروقات لتجاوز هذه المرحلة الصعبة.

الحاجة فقط حتى لا تتفاقم الأزمة التي وكما وصفها «أزمة أيام ستمر شئنا أم أبینا بكل حال وإذا لم تتفاعل ستكون لدينا مشكلة». وحول آلية ضبط البنزين وعمليات التعبئة، قال جديد إن توزيع الطلبات من مهام سادكوب، وعند وصول الطلبات إلى المحطات تتم مراقبة عملية التعبئة من عناصر التموين وهم ٣ عناصر بكل محطة، في حين أن تنظيم الدور والدخول من مهام حفظ النظام. وعن متابعة عملية بيع البنزين بالسوق السوداء بأسعار مضاعفة، ذكر جديد أن هناك بعض سائقي الأجرة يقفون على الدور في محطات الوقود بشكل يومي بهدف الاتجار بالمادة، مشيرًا إلى بيع الفالون ما بين ١٦ - ١٧ ألف ليرة سورية، ما يعادل أربعة أضعاف سعره النظامي.

واعتبر جديد أن قرار تخصيص محطة الشاطئ لتعبئة سيارات الأجرة اتخذ بهدف التخفيف عن محطات المدينة، لافتًا إلى ضرورة التعاون الجيد وعدم استغلال المواطن لتجاوز الأزمة، منها بضرورة تفعيل ثقافة الشكوى لدى المواطنين وتقديم شكوى بكل من يضاعف الأجرة لمن الإيتار وتحصيل حقوقهم.

من جهة ثانية، وجد الباعة الجوالون ومنهم جديدة من خلال تجوالهم في محطات الوقود وبيع أصحاب سائقى السيارات ما لا يطلب خالل ساعات انتظارهم في ظاهرة لم تعد مستغربة على بسطاء الشارع اللاذقاني الذين اعتادوا على فتح أبواب رزق من قبل لأن زمات بقدر يكاد يكون المضحك المبكي بنفس الوقت، بحسب ما ذكر عدد من المواطنين «الوطن»، مشيرين إلى أن المواطن بات يعرف كيف يتكيّف مع أي أزمة ابتداءً من الملازمات والكهرباء وصولاً إلى الغاز والبنزين على التوالي.

في وقت أكد مدير فرع محروقات اللاذقية سنان بدور لـ«الوطن» اتخاذ إجراءات جديدة للحد من الإزدحام داخل المدينة بعد حفظ أن سيارات الأجرة العمومية هي أكثر من يتواجد على دور التعبئة في المحطات، مبيناً أنه تم تخصيص محطة الشاطئ لتعبئة سيارات الأجرة العامة «التاكسي»، نظراً وجود مساحات أكبر في المحطة وتنسّع مجال تأمين السيارات للتعبئة.